EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.
iso 9001
Head Office : 35 Suez Canal Ave ., Moharam Bek, Alex
Tel.: 002 03 3816328 - 3818093 - 3817259
Fax : 002 03 3813199
Marketing Sector : Tel.: 03 3816954
www.extactedoils.com

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١
المركز الرئيسي : ٣٥ ش قنال السويس - محرم بك
تليفون : ٣٨١٦٣٢٨ - ٣٨١٧٢٥٩ - ٣٨١٨٠٩٣ /٠٣
فاكس : ٣٨١٣١٩٩ /٠٣
قطاع التسويق : ٣٨١٦٩٥٤ /٠٣
ص.ب : محرم بك

الإسكندرية في ٢٠٢١/٧/٥

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/٣/٣١ علما بأنه لا يوجد ملاحظات واجبة الرد بتقرير السيد مراقب الحسابات الخارجى .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،،

العضو المنتدب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

كيميائى / محمد رفعت حجاب

الفروع التجارية :
فرع القاهرة : ٧ شارع عزت باشا - المطرية تليفاكس : ٢٢٥٠٥٤٦٤ /٠٢
فرع دمنهور : أبو الريش شارع الجيش بجوار شركة مياه البحيرة تليفاكس : ٣٣١٤٥٩٤ / ٠٤٥

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها

القطاع المالي

الرد على تقرير السادة مراقبي الحسابات - الجهاز المركزي للمحاسبات على فحص القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٣/٣١

الملحـــوظة	الرد
- وجود نزاع قضائي بين الشركة و محافظة الإسكندرية حيث تطالب الأخيرة بمقابل حق الانتفاع عن ثلاث قطع ارض بمساحة إجمالية نحو ٤٣ ألف متر مربع بمصنع محرم بك وبلغت قيمة المطالبات حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨٤,٢٢٢مليون جنيه ، ومن جانبها تطالب الشركة بتملك كامل مساحة الأرض مستندة الي البند ١١من عقود الاستئجار وطلب التملك المقدم في موعده القانوني كما تطالب بإبراء ذمتها من مطالبات محافظة الإسكندرية. ويرتبط بالأمر صدور حكم محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٥في الاستئناف رقم ٧٦/١٧٤٧ق من محافظة الإسكندرية بصفته وآخرين ضد الشركة وكذا الاستئنافين رقم ٧٦/٢٠٧٣ق المقدمين من الشركة ضد محافظ الإسكندرية وآخرين والذين يقضى بحق الشركة في تملك قطعتي الأرض الثانية والثالثة بمساحة نحو ٣٧الف متر مربع كما يقضي برفض إبراء ذمة الشركة من حق انتفاع القطعة الثانية بمساحة نحو ١٦الف متر مربع عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ والذي قدره الخبير في تقريره بنحو ٣٩,٦١٥ مليون جنيه ، ولم تقم الشركة بتكوين أيه مخصصات في هذا الشأن . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو حسم النزاع القائم مع إجراء التسويات اللازمة لما ذلك من اثر على نتائج الأعمال .	أن المساحة المتنازع على ملكيتها مع محافظة الاسكندرية والبالغة نحو ٤٣ ألف متر مربع عبارة عن ثلاث قطع مستأجرة من جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة وبياتها كالآتى : المساحة الأولى ٦٠٤٢,٣٤٠م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤/ لسنة ١٩٧٠ . المساحة الثانية ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧/ لسنة ١٩٧٠ المساحة الثالثة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ . وقد تحصلت الشركة على حكم نهائي رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالى صحة ونفاذ الوعد بالبيع العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقارى اسكندرية لمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ . وقامت الشركة باقامة دعوى لصحة ونفاذ عقد البيع رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقارى لمساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وكذا صحة ونفاذ لمساحة ٢٠٥٥٢,٦٩م٢ وأن الشركة قد قامت بسداد ثمن الثلاث قطع سالفة الذكر بموجب إنذارات لجهاز حماية أملاك الدولة وقامت الشركة بالتقدم لمصلحة الشهر العقارى والمساحة بطلبات لشهر صحيفة صحة ونفاذ الوعد بالبيع وتم تجديدها برقم ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ لعمل كشف تحديد مساحي وتحديد الحدود المساحية وفصلها عن ترعة مياه الشرب ، لنقل ملكية ارض مصنع محرم بك وذلك بناء على الدعوى المقامة من الشركة ضد جهاز حماية املاك الدولة ومحافظة الاسكندرية – وتم تحويل تلك الطلبات من الشهر العقارى مكتب التوثيق آلي الادارة العامة للمساحة لعمل كشف تحديد مساحة لجميع قطع أرض المصنع وبالفعل تم رفع كامل المسطح لأرض المصنع بمعرفة مهندس / مديرية المساحة بالاسكندرية لعمل كشف تحديد مساحي لفصل كل قطعة على حدة وتم عمل موقع ارشادى من هيئة المساحة وحالياً جارى عرض الطلبات على الحي لخط التنظيم . فيما يخص مطالبة محافظة الإسكندرية عن مقابل انتفاع أراضى بمصنع محرم بك فأن الخلاف بين الشركة والمحافظة على٣ قطع أراضى قامت الشركة بسداد قيمتها وهناك دعوى قضائية ضد المحافظة أنتهت أحدهما لصالح الشركة خاصة بالقطعة الأولى بمساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ وذلك بالحكم النهائي الصادر برقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالي بصحة ونفاذ العقد رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية . وجاري إعداد طلب لشهر الحكم سالف الذكر بناء على تعديلات المادة ٣٥ من قانون الشهر العقاري بناء على الطابات أرقام ٢٠٥ و ٢٠٦ لسنة ٢٠٢١ وذلك تمهيدا لشهر الحكم رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق استئناف عالى اسكندرية بالبحث حتى يكون له اسبقيه عند تطبيق قانون رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٠ والذى ينص على انه يحق من بيده حكم صحة ونفاذ صادر من المحكمة يودعه لدى الشهر العقارى ويحصل على رقم شهر لهذا الحكم. حيث أشارت تلك المادة وتعد بالانتهاء الى امكانية الحصول على رقم شهر دون اية اجراءات بحث ملكية وذلك طبقا لهذا القانون وتم رفع دعوى أمام القضاء المدنى للقضاء بصحة ونفاذ الحكم الصادر فى الدعوى عاليه بالزام المحافظة بتحرير عقد بيع نهائي للأرض وتداولة . أما القطعتين الثانية والثالثة تم اقامة دعوى بالزام المحافظة بصحة ونفاذ الوعد بالبيع أسوة بالحكم الخاص بالقطعة الأولى ولا تزال مؤجلة لشهر الصحيفة ومتداولة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

أما فيما يتعلق بالحكم الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ الخاص بالدعوتين رقمي ٥٦٠٣ لسنة ٢٠٠٧ ، ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلى اسكندرية فقد حكمت المحكمة بسقوط حق المدعى عليه الأول (محافظة الاسكندرية) فى مطالبة الشركة المدعية بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين أرقام ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٢/١٩ ، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

بالنسبة للحكم برفض طلب : الإلزام بتحرير عقد بيع بشروط المصانع :

أخطأ الحكم فى رفض هذا الطلب – حيث أورد فى حيثياته أن الشركة تاريخ عقد الإيجار عام (١٩٦٠ و ١٩٦٦) – وإن الشركة تقدمت بطلبات الشراء عام فى ١٩٧٤/٦/٤ .

- فى حين أن الثابت أن العقود السابق ذكرها – صادرة عن محافظة الإسكندرية فى ١٩٧٠/١١/٢٥ وتم توقيعها من المحافظة فى ١٩٧٠/٧/٤ وتوقيعها من الشركة ١٩٧٠/٨/١٢ .

- وعليه تكون الشركة قد التزمت بتقديم الطلبات فى المواعيد ويكون الحكم قد أخطأ فى ذلك وتم الاستئناف على الحكم امام محكمة أستئناف الاسكندرية بأرقام ١٧٤٧ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ مدني لسنة ٧٦ق .

وصدر بها حكماً لصالح الشركة بجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ حيث نص على الآتى :

أولاً : قبول الإستئنافات شكلاً .

ثانياً : فى موضوع الأستئناف رقم ١٧٤٧ لسنة ٧٦ ق :

بالغاء الحكم المستأنف فيما قضي به من سقوط حق المستأنف الأول – بصفته محافظ الأسكندرية فى مطالبه الشركة بالقيمة الإيجارية الناشئة عن عقدى الإيجار المسجلين برقم ٤٠٨٤ و ٤٠٨٧ لسنة ١٩٧٠ موضوع الدعوى فى الفترة السابقة على ٢٠٠٢/٤/١٩ بالتقادم الخمسي .

ثالثاً : فى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٣ لسنة ٧٦ ق المقدم من الشركة برفضه .

رابعاً : وفى موضوع الأستئناف رقم ٢٠٧٤ لسنة ٧٦ ق من الشركة:

(١) بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للأرض الكائن عليها مصانع الشركة بمحرم بك ضمن القطعة رقم ٥٦٩ المنشية الجديدة خارج الزمام ٨ قسم شرطة محرم بك البالغ مساحتها ٢٠٤٢,٣٤٠ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ شهر عقاري الإسكندرية السابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٤٣٩٥ لسنة ١٩٩٦ مدني كلى إسكندرية و أستئنافها رقم ١٥٢٤ لسنة ٥٣ ق إسكندرية .

(٢) بالغاء الحكم المستأنف و القضاء بتقرير أحقية الشركة فى شراء قطعة الأرض موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية و البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦ م٢ التي اقامت عليها مصنعها من تاريخ إعداده و تشغيله بالثمن المقرر لها وقت التأجير و تاييده فيما قضي به من رفض طلب براءة ذمتها من اى مطالبات مالية من أجره أو حق انتفاع عن الأرض محل التداعي .

خامساً : إلزام المستأنف ضدها فى الأستئناف الأول المستأنفة فى الأستئناف الثاني و الثالث بالمصاريف عن درجتى التقاضي ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

(٣) هذا : وحيث تداول نظر تلك الطعون – وتم ضمها وبجلسة ٢٠٢١/٢/١٥ صدر حكم محكمة أستئناف الأسكندرية بالحكم السابق المشار إليه .

هذا وعليه أضحي هذا القضاء مقرراً أحقية الشركة فى شراء الأرض (ثلاث قطع أراضي بمساحات (٦٠٤٢,٣٤ م٢ موضوع العقد المسجل رقم ٤٠٨٤ و القطعة البالغ مساحتها ١٦٨٢٥,١٥ م٢ رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ شهر عقاري إسكندرية وقطعة الأرض موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٩/٦/١١ و البالغ مساحتها ٢٠٥٥٢,٩٦م٢) الكائن عليها مصانعها – بمحرم بك – بشروط المصانع بالثمن المقرر وقت التأجير .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

أما عن ما شاب هذا القضاء من عوار و خطأ و إهدار لحق الشركة بشأن المطالبات المالية :
وجاري إتخاذ إجراءات الطعن بالنقض على الشق المالى للحكم ٠٠ حيث بلغت المطالبات المالية الحالية بإجمالى وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيها (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيها و ٦٠ قرش) ٠
- وسيتم الإفصاح فور إيداع صحيفة الطعن بالنقض على الحكم السابق بيانه فيما يخص الشق المالى ٠

ونشير فى هذا الصدد الى الآتى :-
أولاً : - آخر مطالبة مالية وردت للشركة فى هذا الشأن عن مقابل الإنتفاع بأرض قطاع المصانع مبلغ وقدره ٢٨٤٢٢٢٤٩٢,٦ جنيها (فقط وقدره مائتان و أربعة وثمانون مليون و مائتان إثنان و عشرون ألف و أربعمائة إثنان و تسعون جنيها و ٦٠ قرش)بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٤ و هى مطالبات مالية فقط – لم ترتقى لمرتبة الدعوى القضائية – أقامت عنها شركتنا دعاوى براءة الذمة المشار اليها ٠
تم تقديم تظلم بشأنها " براءة الذمة " مؤسسا على الحكم النهائى الصادر لصالح الشركة – و الأحكام السابق التحصل عليها – فضلاً عن المنازعة فى الإستحقاق و الخطأ فى تقدير المطالبة و أسباب أخري نوردها بصحيفة الطعن ٠
ونؤكد : - أن الدعوى مقامة من الشركة و ليست مقامة من جهة الإدارة فضلاً عن المنازعة فى المبالغ المطالب بها و عدم نهائيتها خلاف إهدار حجية الأحكام القضائية السابق تحصل شركتنا عليها
ثانياً : - وإن كانت المطالبات المالية من جهة محافظة الإسكندرية غير نهائية ومطعون عليها و شابها التناقض و مخالفة الواقع فضلاً عن حجية الأحكام القضائية إلا أن جهة الإدارة بما لها من سلطة إدارية وتنفيذية لها حق توقيع الحجز الإدارة طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ إستيفاء لمستحقاتها ٠
وتحوطاً لذلك تقيم شركتنا الدعاوى المذكورة بالمنازعة فى الدين نزاعاً قضائياً يوقف التنفيذ و الحجز الإدارى ٠
مع الإحاطة : أنه قد سبق التظلم من تلك المطالبات :

- للسيد / رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ٠
- و السيد / رئيس الوزراء ٠
- و السيد / وزير الصناعة ٠
- والسيد / وزير التموين ٠
- والسيد / محافظ الإسكندرية ٠

وأتت تلك المكاتبات والتظلمات أثرها - وبتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢ صدر قرار السيد / رئيس الوزراء بموجب المكاتبة رقم ٥٣٥ و التى تقرر بموجبها من السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء ما هو :
أنه ببحث الموضوع مع وزارة التموين و التجارة الداخلية ٠
تم مخاطبة السيد محافظ الإسكندرية لإيقاف أى مطالبات بشأن أراضى الشركة لحين الفصل فى الدعاوى و المنازعات القضائية المقامة من الشركة ضد محافظ الإسكندرية فى هذا الخصوص ٠
ثالثاً : - جاري إعداد براءة الذمة عنها فى ضوء تعليمات السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء الصادرة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بما مفاده التنبيه على جميع الهيئات و الجهات و الأجهزة التابعة بعدم إقامة أية قضايا من جهة حكومية ضد جهة حكومية أخري و الألتجاء للجنة المشكلة برئاسة معالى وزير العدل فى إطار الحوكمة ودون اللجوء للقضاء ٠
- أما عن القيمة المتنازع عليها بين الطرفين :
فهي المبالغ المالية الثابتة بتقرير لجنة الخبراء المودع ملف الدعوى بمبلغ ٤٣٨٨٩٠٥٨ جنيه عن القطعة الثانية البالغ

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

	مساحتها ١٦٨٢٠ متر٢ عن الفترة حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . علماً بأن الشركة قامت بسداد مبلغ ٤٢٧٤٤٣١ جنيه عن الفترة من ١٩٧٦/٣/٢٠ حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ . هذا وقد ورد بتقرير لجنة الخبراء مقابل أنتفاع عن كامل المساحة المتنازع عليها مع محافظة الأسكندرية حتى ٢٠٠٠/٢/١٤ بنحو ١٠٩٨٩٩٢ جنيه ولم يُفصل بشكل جازم فى تلك الإستحقاقات . وعن ترجيح الفصل فيه لصالح الشركة (نسبة لن تقل عن ٥٠%) حسبما ورد بصحيفة الطعن من أسباب نالت من الحكم ونذكر أن الطعن بالنقض وإن كان حقاً لشركتنا فالمرجح لدينا أيضاً إيداع الدولة ممثلة فى السيد / محافظ الإسكندرية طعناً على هذا القضاء أيضاً سيتم الكشف عنه بسجلات محكمة النقض بالقاهرة عقب أنتهاء مواعيد الطعن . وبشأن تحديد المركز القانوني للشركة بشأن تنفيذ حكم محكمة إستئناف الإسكندرية المشار إليه : فجاري إستخراج الصيغة التنفيذية للحكم للإعلان بها مع الإحاطة أن الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ حسبما يورد منطوقها . وسيتم تقديم الحكم لمحافظة الإسكندرية ومكتب المستشار القانوني لمحافظة الإسكندرية للسير فى إجراءات التنفيذ .
- عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض المستحق عن نزع ملكية مساحة من ارض مصنع علف القباري بما عليها من ١٤٣٢ متر مربع مباني ، ٩٠متر مربع جمالون والمقدر بنحو ٣١٥ ألف جنيه طبقاً لقرار اللجنة الابتدائية لتقدير اثمان الأراضي بإدارة مراقبة نزع الملكية في ١٩٩١/٢/١٩ . يتعين سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل التعويض المستحق للشركة .	أن القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة علية يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتمد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يقم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى وجارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوائع تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة وذلك طبقا للعقود المسجلة بين شركتنا والشركة الفاطمية وجارى استخراج كشف تحديد مساحى . وأنه قد أستجد من أحداث فى تلك الأرض من قيام الدولة عن طريق لجنة التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية و الإرهابيين برئاسة المستشار الدكتور / محمد ياسر أبوالفتوح بالتحفظ على ١١٨ شركة متنوعة النشاط التى يمتلكها عناصر الإخوان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم إجراءات التحفظ و الحصر و الإدارة و التصرف فى أموال الجماعات الإرهابية ومصادرتها وضمها بجانب الخزانة العامة للدولة ومن ضمن ١١٨ شركة الفاطمية مشترى أرض المصنع المذكور

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

- لم يتم موافاتنا بما انتهت إليه قطاعات توسيع الملكية والقطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية بشأن استئجار والانتفاع بقطعة ارض الكائنة بناحية الورديان بمحافظة الإسكندرية والتي ألت للشركة حقوق الاستئجار والانتفاع بموجب العقد المؤرخ في ١٩٦٠/١/١ من ورثة بني بندليدس والمحال إليها بناء على قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ والمقام بشأنها دعوى إنهاء عقد الإيجار من السيد / حمدي عبد الرازق عبد الواحد بداعي تملكه قطعة الأرض بالشراء من ورثة بني بندليدس الأمر الذي قد يشوبه العبث بملكيات أجانب بناء على قيام المنطقة الشمالية العسكرية بوقف تراخيص البناء لوجود شك في صحة الإجراءات .

يتعين موافاتنا بما تم اتخاذه من إجراءات قانونية مع محاسبة المسئول عن الرأي القانوني بمفاوضة السيد / حمدي عبد الرازق بداعي الاحتمالات الكبيرة لخسارة الدعوى القضائية .

- مخزن ومعرض البيع بالورديان البالغ مساحته ٣٠٤ م ٢ موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و المقام بشأنه الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ مساكن كلي شرق الاسكندرية بطلب الحكم بانتهاء عقد الإيجار و الإخلاء و التسليم استنادا لحكم المحكمة الدستورية العليا .
بجلسة ٢٠١٨/٥/٥ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١١ لسنة ٢٣ قضائية دستورية عليا و المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣١ و الذى نص على الآتى :
أولا : بعدم دستورية صدر الفقرة الأولى من المادة (١٨) من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بيم المؤجر و المستأجر ، فيما تضمنه من إطلاق عبارة "لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد . ."
لتشمل عقود إيجار الأماكن المؤجرة للأشخاص الأعتبارية لأستعمالها فى غير غرض السكنى .
وحيث بدأت المحاكم فى تطبيق وتنفيذ مناط حكم المحكمة الدستورية العليا ـ بصدور أحكام متعددة ومتتالية ضد أشخاص اعتبارية عامة وخاصة بانتهاء عقود الايجار الخاصة بها و الأخلا و التسليم لعدم إصدار قانون خاص بتلك المسألة من مجلس الشعب .
ـ وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/٧ تلقت الشركة إنذار من السيد / حمدى عبدالرازق عبدالواحد باعتبار العلاقة الإيجارية منتهية وسرعة إخلاء وتسليم العين محل عقد الايجار المذكور نفاذا لحكم المحكمة العليا السابق ذكره .
- وبتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٣ تلقت الشركة عرضاً من المذكور بالإخلاء و التسليم مقابل إعطاء وتسليم الشركة محل بمساحة لا تقل عن ٤٥ متراً مربعاً مع تجهيزه من أرضيات و حوائط ودهانات وفقاً للتفاق .. وعرض على رئاسة الشركة سداد مبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيهاً (فقط أربعمائة الف جنيهاً) مقابل التنازل و التسليم .. و إلا كان له الحق فى اتخاذ الإجراء القانونى فى حالة عدم الموافقة .

- وتم عرض الأمر بمذكرة واضحة بالمركز القانونى للشركة على السيد رئيس مجل الادارة و العضو المنتدب ـ تم موافاة السادة أعضاء المجلس بها . للقرار و بالرأى و الأمر بما يتبع تم الاشارة فيهال إلى بعض الأحكام الصادرة ضد أشخاص أعتبارية عامة وخاصة بانتهاء العقد و الإخلاء و التسليم عملاً بحكم المحكمة الدستورية العليا ؟؟
- وتم عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة الذى صدر أصدر القرار رقم ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع الى السيد / رئيس قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية و التسليم ـ بالشركة القابضة للصناعات الغذائية (وهو ما تم بالفعل) .
ـ وبتاريخ ٢٠١٩/١٢/٨ صدر قرار مجلس الادارة رقم ١٨٥٥ /٢٠١٩/١٢ و الذى أنتهى إلى (موافقة المجلس بالإجماع على إعادة التفاوض مع الأستاذ / محمد محمد ابو

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

زيد – بشأن مخزن الورديان ٠٠ بحيث يتم الاتفاق على احضار مكان بديل بالمساحة المتفق عليها بنظام التمليك ٠٠ وعقب استلام المكان الجديد يتم تسليم المكان القديم) ٠
- وتم عمل معاينة لعرض من المذكور لمحل تجاري بالورديان من قبل قطاع البيع و القطاع القانونى كانت غير ملائمة من جهة الموقع و المساحة و الشروط و التشطيب ٠٠ ومخالفة للعرض المبدى منه ٠
وفى غضون شهر ٢٠٢٠/١٠ صدرت تعليمات مجلس الإدارة بالتقدم ببلاغ لإدارة الأموال العامة بشأن ملكية المذكور – و أيلولتها له من أجانب
وما ثار بشأنها من شكوك فى صحتها ونسبتها للملاك ٠
- و تم تحويل الملف للمختص
وتلقي سيادته المستندات و الشكوى و البلاغ على سبيل الأستدلال لعدم وجود دليل على التزوير على أن يتم سيادته التحريات و التقصى بشأن الملكية و التحري عن العقود المسجلة بالشهر العقاري لنقل الملكية محررة وتم توثيقها خارج البلاد ٠ و أصبح فى حوزة إدارة الأموال العامة تحت الفحص و التحري ٠
– وبجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر قرار مجلس الادارة ٢٠٢٠/١١/١٩٥١ بالموافقة على تحويل الموضوع وعرضه على قطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية لإبداء الرأى القانونى – مع إرفاق صورة البلاغ الذى تم تقديمه لمباحث الأموال العامة بشأن ملكية الأجانب و العبث بها ٠
وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ تلقت الشركة إعلانا بصحيفة الدعوى رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٠٢٠ من السيد / حمدى عبدالازق عبدالواحد – بطلب الإخلاء و التسليم للمحل التجاى موضوع المذكرة – لانتهاءه تأسيساً على حكم المحكمة الدستورية العليا السابق الاشارة اليه ٠
– و التى تداولت بالجلسات ٠٠ الى أن قضى فيها بجلسة ٢٠٢١/٢/٢٨ من الدائرة ٦ مساكن كلى (بانتهاء عقد الإيجار سند الدعوى المؤرخ ١٩٦٠/١/١ و إخلاء الشركة المدعى عليها من عين التداعي و تسليمها خالية مما يشغلها و ألزمت الشركة المدعى عليها المصاريف ٠
وتم إعداد صحيفة الأستئناف طعناً على الحكم المذكور - وقدمت وقيدت برقم ٢٧٩٥ لسنة٧٧ ق و المحدد لنظرها جلسة ٢٠٢١/٦/١٥ أمام الدائرة ٣٦ إيجارات ٠
- ان القطاع القانونى يولى العرض و الأفادة بالرأى القانونى بما فيه صالح الشركة و الحفاظ على أموالها ٠
وتم تنفيذ قرارات مجلس الأدارة فيما يخص هذا الموضوع حسبما انتهت اليه وبموالاة العرض على رئاسة الشركة و المجلس وقطاعات توسيع الملكية و القطاعات القانونية بالشركة القابضة للصناعات الغذائية ٠

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

وجود آلات ومعدات ضمن الأصول الثابتة متوقفة وغير مستغلة منذ سنوات بلغت تكلفتها طبقاً لحصر الشركة نحو ٢٦,٦٤٩ مليون جنيه بقيمة دفترية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٢,٨٦٨ مليون جنيه ، وكانت أخر لجنة مشكلة لتحديد القيمة الاستردادية لم توضح بتقريرها المؤرخ ٢٠٢٠/٦/١٥ الأسس التي استندت عليها في تحديدها حيث انتهت اللجنة ألي الإبقاء علي قيمة الأصول دون تغيرها وفقاً لمتطلبات الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "الاضمحلال قيمة الأصول" - يتعين دراسة الاستفادة من تلك الأصول أو التصرف الاقتصادي فيها بما يعود على الشركة بالنفع مع التطبيق الصحيح لمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.	و الشركة بصدد سنة تأمينية جديدة تبدأ فى ٢٠٢١/٧/١ . وفى هذا الشأن جاري العمل حاليا مع مكتب خبير لتقييم جميع أعيان الشركة من الآلات و مبانى وكافة الأصول بما فيها تلك الأصول المتوقفة . هذا وفي ضوء ما سيسفر عنه تقرير الخبير سيتم إعادة النظر فى تقييم تلك الأصول . وسيري أثر ذلك فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .
تضمنت الأصول الثابتة بالخطأ مبلغي ٢٣٨٦٧٠ جنيه قيمة توريد وتركيب مواسير لهب للغلاية في ٢٠٢٠/١٢ ، ١٧٧٥٨ جنيه قيمة رسوم جمركية وضريبة القيمة المضافة على قطع غيار تخص الغلاية بوش في ٢٠٢١/٣ وصحتهما مصروفات صيانة آلات ومعدات . يتعين إجراء التسويات اللازمة والإفادة	تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات مايو/٢٠٢١ رقم ١٨٧٤

ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٣,٠٤٢ مليون جنيه قيمة الأصول الصادر بشأنها قرار جمعية عامة غير عادية في ٢٠١٧/١٠/١٩ بالموافقة على اتخاذ إجراءات البيع وبيانها ماكينة مارجرين – وحدة توليد هيدروجين – ارض الشونة بمساحة ٦٢٥٨ متر مربع ، في حين صدور قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠١٩/٦/١٩٢١ باتخاذ الإجراءات الأزمة لطرح مزايدة علنية لتأجير ارض الشونة بدمنهور مخالفاً بذلك قرار الجمعية العامة غير العادية . يتعين موافاتنا بأسباب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة غير العادية وكذا أسباب عدم إعادة العرض على الجمعية العامة غير العادية حيث السلطة المختصة في ذلك الحالة .	سيتم العرض على أقرب جمعية عامة غير عادية قادمة .
تتضمن المشروعات تحت التنفيذ نحو ٣,١٠٦ مليون جنيه قيمة مشروعات مرحلة منذ سنوات و لم يتم الانتهاء منها مما حال دون استفادة الشركة منها حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ منها نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه قيمة مشروع وحدة السيليكات بمصنع المستخلصة تبين عدم استلامها لوجود عيوب فيها والموضوع محل نزاع قضائي بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ . يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال العاطلة ودراسة تقدير قيمة الاضمحلال في تلك المشروعات لعدم الاستخدام ومراعاة أثر ذلك على نتائج الأعمال .	هذة الوحدة مقام عنها الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣/٣٨٧١ م.ك اسكندرية وقد تم احالتها للخبير وكان اخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ وقد اجلت لجسة ٢٠١٩/٣/١٣ للاطلاع على تقرير الخبير والاعلان . وبالفعل تم الاطلاع على تقرير الخبير وتقدمت الشركة بطلب اضافي بالزام الشركة المدعى عليها بان تودي مبلغ خمسة ملايين جنيه تعويض مادياً جابراً عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بالشركة ومافاتها من كسب وما لحق بها من خسارة والفوائد القانونية من تاريخ صدور الحكم نهائياً حتى تمام التنفيذ مع الالزام بالمصروفات والاتعاب . هذا وتم اعلان الشركة المدعى عليها (الغرابلي) بالطلبات الجديدة (الطلب الاضافي العارض) لجلسة ٢٠١٩/٦/١٩ والدعوى محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٠/١٢/١٧ لسداد تكملة الأمانة . وفيما يخص قياس الاضمحلال في قيمة الوحدة . جاري حالياً إعادة تقييم لجميع أصول الشركة بما فيها وحدة السليكات وفى ضوء ما سيسفر عنه تقرير الخبير بخصوص إعادة التقييم وسيتم أتخاذ اللازم .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

تضمن حساب الإنفاق الاستثماري نحو ٥,٨٠٦ مليون جنيه قيمة الاعتماد المستندي لاستيراد الأصناف اللازمة لإعادة تأهيل المذيب بمصنع دمنهور بالخطأ وصحته حساب التكوين الاستثماري حيث تم التوريد والاستلام بمصنع دمنهور في ٢٠٢٠/١١/١٠ يتعين إجراء التسويات اللازمة والإفادة.	تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات مايو/٢٠٢١ رقم ١٨١٦ .
تضمنت تكلفة الإنتاج في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٩٢٨ ألف جنيه قيمة الفقد غير الطبيعي لبعض أصناف الخامات الرئيسية والمساعدة بمصانع الشركة المختلفة ودون تحديد المتسبب في ذلك . يتعين معالجة الفقد غير الطبيعي ضمن التكاليف الإدارية مع تحديد المتسبب ومحاسبته .	تلك الانحرافات السلبية قد انخفضت في الفترة الاخيرة نتيجة عملية التاهيل الجارية بقسم المنظفات والمتلخصة فى الاتي :- ١ - بالنسبة لنظام شحن الخامات الصلبة فقد تم عمل:- أ- مراوح الفلاتر الخاصة بالشحن تم تركيبها وتشغيلها للمساعدة في عملية الشحن وتقليل الفاقد . ب-تغيير نظام الشحن بالمنوريل لتقليل نسبة الفاقد اثناء الشحن . ٢ - فلتر حجز الاتربة الخارجة من برج التجفيف الذي تم تركيبه قد قام بتقليل الفاقد . ٣-اما بخصوص الخامات السائلة جاري تنفيذ نظام الباتش سيستم حيث تم عمل التنكات الخاصة به وجاري العمل لتكملته

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

بلغ رصيد صنف بذرة القطن في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٦٤,٣٠ طن بتكلفة نحو ١٥,٠٨٤ مليون جنيه مشونة منذ ٢٠٢٠/١٢ بالإضافة ألي كمية ١٤١,٩٧٧ طن زيت بذرة قطن خام يمثل رصيد من أول المدة بتكلفة ١,١٧٢ مليون جنيه ، دون تحديد أسباب عدم تكرير وبيع الزيت الخام وأسباب تجميد أموال الشركة في مخزون بذرة القطن . يتعين موافاتنا بأسباب ذلك ومحاسبة المسئول عن العائد المفقود على تلك الأموال خاصة وإنها أموال اكتتاب مساهمي الشركة .	ان سبب عدم تكرير زيت البذرة توقف وحدة المعادلة، لاعادة تأهيلها ويتم التشغيل حالياً عن طريق حلل تعادل مما يتعذر تشغيل زيت بذرة القطن حتى لا يزيد الفاقد ويتسبب ذلك في زيادة التكلفة وايضاً انتاج الحلل يكاد يغطى الانتاج الخاص بالزيت التمويني .
أبرمت الشركة تعاقد تصنيع لدى الغير مع شركة مالتي تريد بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٣ دون الحصول على موافقة الشركة القابضة للصناعات الغذائية والتي رفضت اعتماد هذا العقد وطلبت معالجة كافة معاملات العقد لحسابها ، وقد تلاحظ ما يلي :- * تضمنت إيرادات الشركة نحو ٨٩,٦٧٤ مليون جنيه تمثل تسليمات الزيت المعبأ عن هذا العقد في حين تحملت مصروفاتها نحو ٨٨,٨٤ مليون جنيه وتسوية الفرق البالغ نحو ٨٣٤ ألف جنيه لحساب الشركة القابضة . يتعين استبعاد اثر تلك القيم من نتائج أعمال الشركة حيث إنها تضخيم للمعاملات ولا تمثل مصداقية عن حقيقة أعمال الشركة أو كفاءة الإدارة في هذا الصدد . * استلمت شركة مالتي تريد زيت خام (صويا/عباد) بنحو ٣٦٥٩طن بفرق نحو ١٥٧٧طن بتكلفة تقدر بنحو ٢٣,٠١٥مليون جنيه مثبتة حسابات دائنة بدفاتر الشركة في حين إنها تخص الشركة القابضة للصناعات الغذائية . * انخفضت ربحية العقد البالغ نحو ٨٣٤ ألف جنيه بفرق سعر زيت العباد المعلن من الشركة القابضة للصناعات الغذائية بنحو ٤٥٠الف جنيه أدرجته الشركة بالخطأ ضمن مصروفاتها ، وكذا مبلغ ٣١ ألف جنيه تمثل تكاليف نقل الزيت الخاص بالعقد وصحته التحميل على الشركة القابضة للصناعات الغذائية يتعين إجراء التسويات اللازمة والإفادة .	ـ ما زال الموضوع محل بحث و دراسة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية و سيتم أتخاذ اللازم حين صدور أية قرارات أو تعليمات فى هذا الشأن من الشركة القابضة . ـ تم عمل اللازم نحو قيد قيمة كمية ١٥٦٧طن زيت صويا على حساب الشركة القابضة وتخفيض الحسابات الدائنة بها وذلك خلال شهري ابريل ومايو ٢٠٢١وذلك بتسويات العمليات ارقام١٩١٢،١٩١١وباقي كمية ١٠طن زيت صويا جاري اتخاذ اللازم بشأنها . ـ تم عمل التصويب اللازم بتسوية يومية عمليات أبريل/٢٠٢١ رقم ١٦٦٥ وكذلك تسوية يومية عمليات مايو٢٠٢١ رقم ١٩١٥ . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية

بمطابقة جانب من كشوف الجرد في ٢٠٢١/٣/٣١ مع المرفقات وسجلات الشركة تبين مايلي :- • وجود فرق بالنسبة لصنف زيت خام عباد الشمس بكمية ٢,٤٩طن بين كشوف الجرد والمرفقات . • وجود زيادة بمصنع محرم بك بالنسبة لكل من :صنف زيت خام صويا بكمية ٣,٣٢٦طن تم تحرير أذن إضافة لها برقم ٧١٢ في ٢٠٢١/٣/٣١ ، صنف زيت خام عباد بكمية ٢٠٢كجم تم تحرير أذن إضافة لها برقم ٧١١ في ٢٠٢١/٣/٣١ دون تحديد أسباب الزيادة . يتعين اتخاذ اللازم وموافاتنا بأسباب ذلك .	ـ قامت اللجنة المختصة ببحث الفروق الجردية و أفادت بتقريرها بأنها نتيجة فرق مقاسات . و عليه تم عرض الأمر على رئيس القطاع المالى للعرض على السلطة المختصة لأبداء رأيها فى هذا الأمرو التى قامت بالأعتماد (مرفق ١) .
بلغ رصيد الشركة القابضة للصناعات الغذائية المدين نحو ١,٠٩٩ مليار جنيه والدائن نحو ١,٠١٦مليار جنيه دون إجراء مطابقة على تلك الأرصدة في ٢٠٢١/٣/٣١ يتعين إجراء المطابقة على تلك الأرصدة للتحقق من صحتها .	جاري اتخاذ اللازم نحو عمل المطابقة المطلوبة .
بلغ الرصيد الدائن للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٦,٠٢٥ مليون جنيه منه نحو ٣,٧٨ مليون جنيه تمثل مستحقات منذ سنوات على الرغم من وجود مخالصة على الرصيد في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ولم تتضمن هذا الرصيد . يتعين البحث وإجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك .	جاري اتخاذ اللازم في هذا الشأن .
تم تقييم أرصدة الحسابات بالدولار ببنوك القاهرة والإسكندرية والأهلي المصري بنحو ٨,٣١٧ مليون جنيه بالخطأ وصحته ٨,٢٥٧ مليون جنيه بفرق يبلغ نحو ٦٠الف جنيه ، ويرجع الفرق لاستخدام سعر البيع وصحته سعر الشراء للعملات الأجنبية . يتعين إجراء التسوية اللازمة لما لذلك من اثر على القوائم المالية .	تم اتخاذ اللازم نحو تقييم أرصدة الدولار في ٢٠٢١/٥/٣١ بسعر الشراء .
ارتفاع تكلفة المبيعات عن التسعة أشهر المنتهية في ٢٠٢١/٣/٣١ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق بنحو ١٠٦,٤٥٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨,٦% على الرغم من أن الارتفاع في قيمة المبيعات نحو ٧٨,٧٦٨ مليون جنيه فقط . وقد ترتب على ذلك انخفاض مجمل الربح بنحو ٢٧,٦٩ مليون جنيه وتحقيق صافي خسائر بنحو ٨,٣٣٣ مليون جنيه مقابل صافي ربح ١٢,٢٨٤ مليون جنيه خلال الفترة المماثلة من العام السابق . يتعين بحث أسباب الخلل في السياسات التشغيلية التي أدت ألي ذلك والإفادة .	يرجع الارتفاع فى التكلفة الى الزيادة فى أسعار التحاسب للزيت الخام التموينى (صويا وعباد) خلال الفترة المذكورة مع ثبات أسعار تسليمات الزيت التموينى المعبأ مماىترتب عليه تحقيق الخسارة المشار اليها بالتقرير . هذا ومع تطبيق الزيادة فى أسعار الزيت التموينى المعبأ المزمع تنفيذها خلال شهر يوميه ٢٠٢١ سيكون هناك تحسن ملحوظ فى وضع ربحية الشركة .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

لم تقم الشركة بتحميل مصروفاتها بنحو ١٨الف جنيه قيمة إهلاك ماكينة تعبئة الزيت حيث رسملتها في ٢٠٢١/١ في حين أن محضر الاستلام الابتدائي بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ويرتبط بالأمر انه تم تقدير مصروف استهلاك الكهرباء بأقل من القيمة الفعلية بنحو ١٣٧الف جنيه . كما تم تقدير مصروف استهلاك المياه بالزيادة عن التكلفة الفعلية بنحو ١٠٦الف جنيه . يتعين إجراء التسوية اللازمة ..	تم عمل اللازم بالنسبة لاستهلاك الكهرباء تم التصويب بموجب القيد ٣٠٠ يومية البنك شهر ابريل٢٠٢١ و المياه تم التصويب بموجب تسوية قيود عمليات شهر أبريل أرقام ١٦٠٨ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٧٤١ .
تم حساب قيمة المساهمة التكافلية المستحقة على الشركة حتى ٢٠٢١/٠٣/٣١ بنحو ٣٦٠ ألف جنيه بالخطاء وصحتها نحو ٣,٤٧٧مليون جنيه طبقا لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ويرتبط بالأمر قيام الشركة بتكوين مخصص مطالبات بالفرق بلغ رصيده في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٢,٥٦ مليون جنيه على الرغم من انه لا ينطبق عليه شروط الاعتراف بالمخصص طبقاً للفقرة ١٤ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" يتعين إجراء التسويات اللازمة والإفادة .	بتاريخ ٢٠١٩/٨/٦ تفضل السيد / وزير التموين بمخاطبة السيد / وزير المالية للنظر في تحديد قيمة المساهمة التكافلية على إيرادات الشركة القابضة والشركات التابعة لها بعد خصم ما يخص الشركات التابعة والشقيقة منها كمشتريات من الشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركات التابعة لها وكذا المشتريات من الموردين المحليين ولهم بطاقات ضريبية منعاً للازدواج الاقتصادي والضريبي للخضوع لهذا العبء أكثر من مرة وذلك لحين موافقة مجلس النواب على تعديل القانون فيما يخص أسس احتساب المساهمة التكافلية واعتبارها من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم . وذلك في ضوء ما أحدثه الكتاب الدوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩ بشأن ضوابط تطبيق حكم البند تاسعاً من المادة ٤٠ من القانون رقم(٢) لسنة ٢٠١٨ من تغيير في طريقة حساب الإيرادات الخاضعة للمساهمة التكافلية لبعض الجهات كشركات التأمين والفنادق . وفى ضوء ما سيسفر عنه رد وزارة المالية على كتاب معالي وزير التموين في هذا الشأن سيتم الالتزام به وإجراء التصويب اللازم.
لم تنته الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تحصيل قيمة التعويضات المستحقة من شركة التامين حيث بلغت مطالبات الشركة نحو ٦,١٧٣مليون جنيه عن حريق قسم إنتاج الزيت بمصنع محرم بك وحريق وحدة التكرير بمصنع محرم بك وحريق مخزن الكرتون بمصنع راغب ، ونشير في هذا الصدد أن تلك المطالبات تقل عما حددته لجان حصر الخسائر بنحو ٣,٤٩٤ مليون جنيه . يتعين سرعة الانتهاء من إجراءات تحصيل قيمة التعويضات مع بحث أسباب وجود فروق جوهرية بين قيمة المطالبات وقيمة الخسائر التي تم حصرها بمعرفة اللجان والإفادة .	فيما يخص تعويض حادث حريق مخزن الكرتون مصنع راغب بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٨ فقد تم عرض مذكرة في هذا الشأن على مجلس الإدارة والذي أصدر قراره رقم ١٩٩٣ بجلسته المنعقدة في ٢٠٢١/٦/٢٣ بقبول الحصول على مبلغ ٢٦٩ ألف جنيه تقريباً عن هذا الحادث و جاري اتخاذ اللازم نحو الحصول على التعويض من شركة مصر للتأمين . أما فيما يخص تعويض حادث حريق مصنع محرم بك فلازالت التحقيقات جارية فى تلك الواقعة ولم يتم الانتهاء منها حتى تاريخه ولم يصدر من النيابة العامة قرار فى هذا الشأن . وفيما يخص وجود فروق جوهرية بين قيمة المطالبات و قيمة الخسائر التى تم حصرها بمعرفة اللجان يرجع الى التقرير المبدئي للخسائر فور وقوع الحادث و الحصر الفعلي للتلفيات فيما بعد .

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية

لم تنته الشركة من نقل ملكية وتسجيل أراضي بمصنع محرم بك بمساحة ١٤٠٠م٢ آلت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية في ١٩٨٨/٦/٩ وكذا مساحة نحو ١٧ ألف متر مربع آلت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت ، يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إثبات الملكية واستكمال إجراءات التسجيل والإفادة .	بالنسبة لباقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :- ١٤٠٠م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩وسيتم تقديم طلب لمصلحة الشهر العقاري والمساحة لاشهار قرار التأميم بعد الحصول علي قرار التقييم للشركة الحديثة للاغذية وجاري استخراج كشف تحديد للمصنع بالكامل وذلك لفصل القطع الثلاث المؤجرة من المحافظة عن الجزء الخاص بالتأميم . وقد قامت الشركة بتقديم خطاب للسيد المهندس / مدير مديرية المساحة بالإسكندرية الصادر تحت رقم ١٠٥٨ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ تطالب فيه بتحويل الطلب المحددة برقم ٢٠٦/٢٠٥ محرم بك إلى لجنة المراجعة الخاصة بتوقيع وتطبيق العقود المسجلة أرقام ٤٠٨٧ ، ٤٠٨٤ لسنة ١٩٧٠ .وكذلك محضر التسليم المؤرخ في ١٩٦٩/٦/١١ وقرار التأميم بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ .
عدم انتهاء الشركة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التعديات على قطعة ارض بمساحة ١٦٦٠ متر مربع بمدينة قويسنا بأرض الباجور والتي آلت ملكيتها للشركة مقابل مديونية العميل / عبد الحميد حسن الفلاح إلا انه تم التعدي عليها من قبل ورثته وقيامهم ببناء سور ومنع الشركة من استغلالها . يتعين سرعة إزالة التعديات واستغلال الأرض بما يعود بالنفع على الشركة .	تمتلك الشركة قطعة أرض بمساحة ١٦٦٠ م٢ بالشراء من العميل / عبد الحميد حسن الفلاح بموجب توكيل محرر لصالح الشركة بالبيع لنفسها وللغير رقم ٥٩٣٠ ب لسنة ٢٠٠٠ توثيق الاسكندرية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٧ مقابل المديونية المستحقة عليه للشركة وتم رفع الحظر من التصرف بموجب حكم محكمة جنايات شبين الكوم بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤ و عليه توجهت الشركة لإستلام قطعة الارض إلا انها فوجئت بالتعدى على الارض من أبناء البائع و بناء أسوار عليها و منع الشركة من إستغلالها مما دعا الشركة الى تحرير المحضر رقم ٣٩ح و المقيد برقم ٨٢٥٣ لسنة ٢٠١٨ إدارى مركز شرطة قويسنا و الذى حفظ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٦ وقد تظلمت الشركة من قرار الحفظ أمام السيد المستشار محامى عام نيابات شبين الكوم بموجب التظلم رقم ٣٦١١ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٥ وبعد مرور أكثر من عام أعيد حفظ المحضر مرة أخرى بنيابة قويسنا الجزئية بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٧ بدون إجراء أية تحريات أو أسباب واضحة . مما دعا الشركة إلى التقدم بتظلم فى المحضر الإدارى المشار إليه أمام معالى السيد المستشار النائب العام وجاري التحصل على أصول مستندات الملكية و استلام العقد المقدم أمام محكمة جنايات شبين بنا على ما أفاد به المستشار القانوني السابق والسير فى كافة الأجراءات نحو أسترداد حق الشركة.
لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بقيمة الأصول الثابتة المهلكة دفترياً بالكامل مع تحديد التي ما زالت تعمل منها . يتعين حصر تلك الأصول وإدراجها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكتها .	جاري اتخاذ اللازم و سيُري أثر ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

تضمن المخزون في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١٠,٣٩٨ مليون جنيه قيمة أصناف راكدة وبطيئة الحركة طبقاً لحصر الشركة وقد قدرت الشركة الانخفاض في قيمتها بنحو ٧,٠٠٦ مليون جنيه دون تقديم دراسة فنية لبيان مدى إمكانية استخدامها والاستفادة منها وكذا دون إجراء أيه مزادات للتصرف في الأصناف المستغنى عنها . يتعين ضرورة التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد بما يعود بالنفع على الشركة	بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٤ وبناء على قرار تشكيل اللجنة رقم ٢١٩ من قبل السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الادارةو العضو المنتدب برئاسة السيد المهندس / العضو الفني فقد قامت اللجنة بدراسة الأصناف الراكدة و البطيئة الحركة و التالفة ومدى الإستفادة من هذه الأصناف وانتهت اللجنة الى الاتى : اولاً : بالنسبة لأصناف الخامات الرئيسية والمساعده منظفات وصابون بمصنع محرم بك تم بيع جزء منها خلال العام وجارى الاستفادة من بعضها بادخالها فى صناعة المنظفات والكميات المتبقية جارى التصرف فيها بالبيع ثانيا :- بالنسبة للاصناف الموجودة بمخازن التعبئة والتغليف بمصانع الشركة جارى دراسة اجراء بعض التعديلات على بعض تلك الاصناف لامكانية اعادة استخدامها مرة اخرى وجارى دراسة بيع المتبقى للاستفادة منها ثالثا:- خامات رئيسيه مصنع المستخلصه عبارة عن كمية ٢٧ طن رمال جارى التصرف فيها بالبيع او التكهين رابعا:- قطع الغيار:- نظر لكونها بحالة سليمة وجيده سيتم استخدامهامستقبلا مرفق تقرير اللجنه (مرفق٢) .
انخفاض معدل استخلاص الأحماض الدهنية والموسيلاج بمصنعي محرم بك وراغب خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ والبالغ ٤٨,٤٠% ، ٦٨% على التوالي في حين بلغ معدل الاستخلاص بمصنع دمنهور ٩١,٥٠% يتعين تحديد أسباب هذا الانخفاض واتخاذ اللازم نحو رفع معدل الاستخلاص .	تم التشغيل بالمصنعين بطريقة الباتشات مع الاعتماد على عدم عمل معادلة كاملة بالتكرير وذلك بالاعتماد على جهاز ازالة الرائحة الذي يقوم بنزع الاحماض الدهنية وان مصنع محرم بك بصدد تنفيذ توريد وحدة التكرير مستمر من خلالها سيتم ضبط نسب الفقد وايضا كميات النواتج الثانوية وايضا يتم عمل مشروع حلل تكرير بالمصبنة على مستوى عالي لضبط المعدلات .
بلغ رصيد العملاء وأوراق القبض والحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١١٢٣,٠٦٣ مليون جنيه (بعد خصم الانخفاض في القيمة البالغ نحو ٥,٥٣٣ مليون جنيه) منها نحو ٥,٥٠٩ مليون جنيه متوقف منذ سنوات سابقة مقام بشأنها دعاوى قضائية . يتعين تحصيل تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والمالية حفاظاً على مستحقات الشركة . شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها شركة مساهمة مصرية	حيث أن تلك المبالغ فى معظمها أرصدة متوقفة منذ سنوات وقد استنفذت الشركة فى معظمها الإجراءات القانونية ، لذا فقد تم عرض مذكرة فى هذا الشأن على السيد / رئيس مجلس الادارة للعرض على المجلس و الذى أصدر القرار رقم ٢٠١٩/٩/١٨٢٣ بتكليف القطاع القانوني بدراسة مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥,٩٢٢ مليون جنيها والمكون عنها مخصص بالكامل على مستوى كل عميل على حده والإجراءات القانونية التى اتخذت منذ بداية الدين حتى تاريخه مع تقديم مذكرة تفصيلية للعرض على المجلس بجلسته القادمة ليتسنى للمجلس اتخاذ القرار المناسب بإعدام تلك الميونيات من عدمه وعلى قطاع الشؤون القانونية اعداد المذكرة المطلوبة فى هذا الشأن وبالجلسة رقم ٢٠١٩/١٠/٣٠٧ اصدر المجلس قراره رقم ٢٠١٩/١٠/١٨٣٧ . بموافقة المجلس بأجماع الحاضرين على ارجاء اتخاذ القرار المناسب فى موضوع اعدام مديونيات العملاء المتوقفة منذ سنوات والتى تبلغ قيمتها ٥,٩٢٢ مليون جنيه والمكون عنها مخصص بالكامل وجاري إعداد مذكرة تفصيلية على مستوى كل عميل على حده للعرض على المجلس لمزيد من الدراسة لموقف عميل عميل ليتسنى اتخاذ القرار المناسب باعدام الدين من عدمه ولضمان صحة الاجراءات المتخذة .

وجود رصيد دائن باسم /مصلحة ضرائب شركات الأموال بنحو ٥٥الف جنيه تمثل ضريبة كسب عمل مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عام ٢٠١٣ يتعين البحث ودراسة الأمر واتخاذ اللازم ..	ـ تم عمل اللازم وذلك بتسوية عمليات مايو رقم ١٨١١ ع ٥ لسنة ٢٠٢١
سالبية التدفقات النقدية في جميع المراحل حيث بلغ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية نحو ٨٦٣ ألف جنيه (بالسالب) ومن الأنشطة الاستثمارية نحو ١٦,٣٦١ مليون جنيه (بالسالب) ومن الأنشطة التمويلية نحو ١٤,٠٣٩ مليون جنيه (بالسالب) بما يشير ألي انخفاض قدرة الشركة على توليد النقدية . يتعين دراسة الأسباب والعمل على رفع قدرة الشركة لتحسين وزيادة التدفقات الداخلة للحد نم تفاقم مشكلة السيولة التي تواجهها .	ـ فيما يخص صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ولكون التدفق النقدي الداخل اقل من التدفق النقدي الخارج في الآونة الأخيرة . تم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية في شأن زيادة الدفعات النقدية المسلمة لشركتنا وذلك بخطابنا المؤرخ في ٢٠٢٠/١٢/١٥ (مرفق ٣) . وبالفعل تم الاستجابة لطلبنا بدء من أبريل ٢٠٢١ حيث تم زيادة الدفعات النقدية الشهرية بنحو ٣ مليون جنيه مما سيؤدى إلى تحسين وضع السيولة نسبياً خلال الفترات القادمة .

رئيس قطاع الشئون الماليـــة

محاسب /مصطفى عبد العزيز محمد

العضـــو المنتـــــــدب

كيميائي / محمد رفعت حجـاب

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
شركة مساهمة مصرية